

نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية



# نقاط الالتقاء بين المذاهب الإسلامية

الأستاذ الدكتور وهبة الزحيلي

رئيس قسم الفقه الإسلامي ومذاهبه  
بجامعة دمشق - كلية الشريعة

الطبعة الأولى  
1418 هـ - 1997 م

جميع الحقوق محفوظة

يمنع طبع أو إخراج هذا الكتاب أو أي جزء منه بأي شكل من أشكال الطباعة أو النسخ أو التصوير أو الترجمة أو التسجيل المرئي والمسموع أو الاختزان بالحاسبات الالكترونية وغيرها من الحقوق إلا بإذن مكتوب من دار المكتبي بدمشق

سورية - دمشق - حلبوني - جادة ابن سينا

ص. ب. ٣١٤٢٦ هاتف ٢٢٤٨٤٣٣ فاكس ٢٢٤٨٤٣٢

دار المكتبي  
للطباعة والنشر والتوزيع

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله ، وبعد : هذا  
مبحث في مجال التقريب بين المذاهب ، اقتضته ضرورة  
توحيد المسلمين ، وجمع طاقاتهم أمام عدو واحد .

### فقه الوفاق

ليس هناك أمة على وجه الأرض لها من مقومات الوحدة  
والوفاق ، والبناء المشترك والعمل الموحد مثل الأمة الإسلامية ،  
لأن دينها واحد ، وعقيدها واحدة ، وأخلاقها وتطلعاتها واحدة ،  
وانتماءها إلى جذع واحد ، أو أرومة واحدة ، ووجودها يفرض  
عليها وحدة المسيرة والاتجاه ، وتاريخها واحد ، ورقعتها  
الجغرافية واحدة ، أو متقاربة الحدود والامتداد من الشرق إلى  
الغرب ، ومن الشمال إلى الجنوب ، ومصادر ثقافتها ومعارفها  
واحدة لاتعدد فيها ولا ازدواجية ، ونصوص شريعتها واضحة في  
الأصول والجوهر والغاية ، ومصيرها واحد ، وهو لقاء رب  
العالمين ، وإيمانها بمبعث الخلق أجمعين .

ومصادر الاجتهاد فيها واحدة أيضاً ، وإن شابها شيء

من الاختلاف في التطبيق ، أو الخلاف في الفروع ، مما عكّر صفاء الفكر ووحدة العمل ، وعُني الكثير من الأمة بمظاهر الاختلاف الواهية أو المحددة ، وتركوا الجذور والأصول والمنطلقات ، وصعب في مسيرة التاريخ التخلص من هذه الشوائب ، وبعُد الناس عن المنبع ، واشتغلوا بالسواقي والجداول .

ولم يتخلص العلماء بالذات ، فضلاً عن العوام ، من العناية بالخلافات ، وضخّموا مسائل الاختلاف ، وهوّلوا وقائع النزاع ، وتركوا نقاط الاتفاق والتلاقي ، وصنّفوا العديد من المصنفات في بيان أسباب الاختلاف بين الفقهاء ، إما بحسن نية ليعذر الناس العلماء فيما اختلفوا فيه ، وإما بسبب الولع بتتبع الخلافات ، مما أنسى الأمة في خزانة الفكر الإسلامي أو الإنساني ظاهرة الوفاق والتوحد ، ورصدوا الكثير من مسوّغات الخلاف ، مما جعل المسلم يعني بالاختلاف ، وينسى الاتحاد أو الوحدة .

لذا لم أجد مصنفاً واحداً في القديم والحديث عني بالأمر البدهي أو الأصيل الإسلامي ، وهو وحدة الفكر والمصدر والاستنباط ، لحمل الناس عليه ، علماً بأن نقاط الاتفاق

والاتحاد أكثر بكثير من نقاط الخلاف والخصام والتعصب المذهبي .

وإذا كنا اليوم نعاني الكثير مما خلفه التاريخ العلمي والواقع المجزأ المبني عليه ، فقد آن لنا في رصيد الصحوة الإسلامية الحاضرة أن نعود للأصول الواحدة ، والمشاعر الواحدة ، والأفكار الواحدة ، لنبني تاريخاً جديداً قام صرح الإسلام العظيم في الماضي على أصوله الواحدة ، وثوابته القائمة التي لا تتغير ولا تتبدل .

ونحن اليوم أكثر من أي وقت مضى بأشد الحاجة للوقوف صفاً واحداً ، أمام التحديات الكثيرة والمدروسة التي تهدف إلى القضاء على وجودنا ، وزعزعة استقرارنا ، ونهب ثرواتنا ، وإضعاف بُنيتنا ، والتشكيك في مقدراتنا ، بل وفي عقائدنا ومقدساتنا ، وعلومنا وشرعنا ، وتاريخنا وسيرة سلفنا .

وإذا وُجد في هذا التاريخ المضيء بعض المآسي والجروح ، فإن ذلك أقل بكثير مما نجده في تاريخ الأمم الأخرى ولاسيما أهل الغرب . ولكن إلى متى تظل مآسي التاريخ الجانبية تفرّق بين الإخوة ، وأبناء الدم الواحد ،

والاعتقاد الواحد ، والمصدر الواحد؟! وإلى أي مدى يسمح  
علمائنا من أي مذهب كان بأن نظل أسارى تلك النقاط  
المظلمة في تاريخنا ، والمعركة لصفونا ، والتي تباعد بين  
الإخوة ، وتبقي الفرقة ، وكأنها الأصل ، ونسئ الوحدة وهي  
الجزر؟!

إننا نحن العلماء آثمون أشد الإثم من حيث ندرى أو  
لاندرى إذا لم نُعد حساباتنا ، ونفكر في مصائرنا ، ونعمل من  
جديد على إعادة وحدة الأمة في السياسة ، والاقتصاد ،  
والاجتماع ، والاعتقاد ، والاجتهاد والاستنباط ، والتربية  
والتعليم ، والتوجيه والثقيف ، وبناء حياة مزدانة بكل عناصر  
القوة والمجد ، والجدية ، والنهوض من الكبوات ، ونسيان  
الخلافات الماضية التي ليس لإثارتها أو إحيائها أو التحدث  
فيها أي معنى ، بل إنها سُم زعافٌ ، وضررٌ محض يؤدي  
لإحياء بذور الخلافات ، التي تفرق ولا تجمع ، وتهدم  
ولا تبني ، وتمزق ولا ترقأ ، وتضعف ولا تقوي أو تعالج ،  
وتثير النزاع ولا تؤاخي أو تضمّد الجراح .

إنني أشك في أمانة العالم أو المؤرخ الذي يكثر من  
الحديث ، أو التحقيق ، أو الإعلان أو المقال الآن عن جراح

الماضي ، وما أدت إليه من الفرقة المذهبية ، والتشتت  
الوجداني ، والضياع القاتم ، فما على العالم أو الفقيه إلا أن  
ينبه إلى العمل بأوجه اللقاء والتفاهم ، والترفع عن الأحقاد  
والخصومات ، وتناسي التارات ، والعمل على صعيد مشترك  
يحقق الوحدة الإسلامية .

إنني أعيد الحساب بنفسي ، لعل غيري يقلدني ، ويبدأ  
الجميع في نسج فكر واحد ، وبناء مجد واحد ، والتصدي  
لعدو شرس خطير واحد ، فهل من متذكر أو مستجيب؟!

إن الصلح في الفكر والتراث وكل النزاعات ، ولاسيما  
إمام المخاطر هو جوهر صفاء الدعوة إلى الله وإلى الإسلام  
الحق ، وإلى الوجود الدولي الإسلامي الواحد .

وأستعرض هنا نقاط الاتفاق والالتقاء بين المذاهب  
الإسلامية :

#### أ - وحدة الدين :

إن الدين عند الله الإسلام ، والإسلام واحد وهو جوهر  
جميع الرسالات الإلهية ، وهو دعوة جميع الأنبياء  
والمرسلين ، إنهم دعوا إلى إله واحد ، ورب واحد . فالله هو

الإله الواحد ، والخالق الواحد ، والرب الواحد ، وأركان الإيمان في الإسلام واحدة ، إنها إيمانٌ بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، وأركان الإسلام بالمعنى الخاص الذي عليه المسلمون الآن بجميع فرقهم ومذاهبهم وحدة ، إنها شهادة أن لا إله إلا الله ، وأن محمداً رسول الله ، وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة ، وصوم رمضان ، وحج البيت من استطاع إليه سبيلاً .

والمسلمون بمختلف مذاهبهم في الماضي والحاضر متفقون في أركان الإيمان والإسلام ، وعناصر الاعتقاد ، وإن اختلفوا في تفاصيل الفكر الإيماني والفلسفي ، فإن الخلاف بين من يُسمون بالسلفيّة ، والأشاعرة ، والماتريدية ، والمعتزلة قريب الجوانب . وإذا كان الشيعة الإمامية والزيدية والإباضية اليوم على مذهب المعتزلة ، فليس ذلك بموجب للتباعد بيننا ، فهو مذهب قوي الحجة ، يمكن قبوله بسهولة ، إذا فهمت أصوله ، كما يمكن أن يكون ملتقياً مع مذاهب أهل السنّة في الهدف والجوهر .

وقد تفضل الله على المسلمين بإتمام النعمة وإكمال الدين ، وهو الأساس ، فلا داعي للابتعاد عنه بسبب الخلاف

في الفروع ، قال الله تعالى : ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَمْتَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيْتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا . . ﴾ [المائدة : ٣] .

وجاءت النصوص القرآنية تؤكد ضرورة الالتقاء على أصول الدين ، فقال الله تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٥٧﴾ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا ﴾ [آل عمران : ١٠٢-١٠٣] . قال الإمام الرازي (١) : أمر الله في هذه الآيات المؤمنين بمجامع الطاعات ، ومعاهد الخيرت ، فأمرهم أولاً بتقوى الله ، وهو قوله : ﴿ اتقوا الله ﴾ ، وثانياً بالاعتصام بحبل الله ، وهو قوله : ﴿ وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ ﴾ ، وثالثاً بذكر نعم الله ، وهو قوله : ﴿ وَادْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ .

ولما أمرهم الله تعالى بالالتقاء عن المحظورات ، أمرهم بالتمسك والاعتصام بما هو كالأصل لجميع الخيرات والطاعات ، وهو الاعتصام بحبل الله .

وحبل الله : يشمل كتاب الله وعهده ودينه وطاعته وموافقته لجماعة المؤمنين .

(١) التفسير الكبير ٨ / ١٦٠-١٦٣ .

وفسّر العلامة الطباطبائي<sup>(١)</sup> حبل الله : بأنه التمسك  
 بآيات الله وبرسوله ( الكتاب والسنة ) . وحبل الله : هو  
 الكتاب المنزل من عند الله ، وهو الذي يصل ما بين العبد  
 والرب ، ويربط السماء بالأرض . والتمسك بذيل الرسول :  
 تمسك بذيل الكتاب ، فإن الكتاب هو الذي يأمر بذلك في  
 مثل قوله تعالى : ﴿ وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ  
 فَانْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

وفي سورتين متجاورتين أو متقاربتين في الترتيب  
 التوقيفي : أعلن الحق سبحانه أن ملة التوحيد والإسلام  
 واحدة ، فلا يصح أن تكون مدعاة للتفرق والتشتت ، فقال الله  
 تعالى : ﴿ إِنَّ هَذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا رَبُّكُمْ  
 فَاعْبُدُونِ ﴾ (١١) وَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ كَلَّ إِلَيْنَا رِجْعُونَ ﴿  
 [الأنبياء : ٩٢-٩٣] . قال الرازي<sup>(٢)</sup> : ﴿إن هذه أمتكم﴾ خطاب  
 للناس قاطبة ، والإشارة إلى ملة التوحيد والإسلام . والأشهر  
 في تفسير الأمة : أنها الناس المجتمعون

(١) الميزان في تفسير القرآن ٣/٣٦٨ وما بعدها

(٢) المرجع السابق ١٧/٨٩

عل أمر أو في زمان ، وإطلاقها على الدين نفسه مجاز .  
 وظاهر كلام الراغب الأصفهاني أنه حقيقة أيضاً ، وهو المراد  
 هنا ، وأريد بالجملة الخبرية : الأمر بالمحافظة على تلك  
 الملة ومراعاة حقوقها . والمعنى : أن ملة الإسلام ملتكم التي  
 يجب أن تحافظوا على حدودها ، وتراعوا حقوقها ، فافعلوا  
 ذلك .

وفي سورة المؤمنون : ﴿ وَإِنَّ هَلْدِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَا  
 رَبُّكُمْ فَاتَّقُونِ ﴿٥٦﴾ فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ  
 فَرِحُونَ ﴿٥٧﴾ فَذَرَهُمْ فِي عَقْرَتَيْهِمْ حَتَّىٰ حِينٍ ﴾ [المؤمنون : ٥٢-٥٤] قال  
 الطباطبائي<sup>(١)</sup> : والمعنى أن هذا النوع الإنساني أمتكم معشر  
 البشر ، وهي أمة واحدة ، وأنا - الله الواحد عز اسمه -  
 ربكم ، إذ ملكتكم ، ودبرت أمركم ، فاعبدوني لاغير ،  
 واتقوني ، لكنهم لم ياتمروا بأمره ، وقطَّعوا أمرهم بينهم  
 قطعاً ، وجعلوه كتباً اختص بكل كتاب حزب ، وكل حزب  
 بما لديهم فرحون . والزُّبُر : الكتب ، أو الفرق ، أي وتفرقوا  
 في أمرهم جماعات وأحزاباً .

(١) المرجع السابق ٣٢٢/١٤ ، ٣٥/١٥

تضمنت الآيات أمرين مهمين جداً ، الأول : أن الملة واحدة والدين واحد ، والثاني : الحملة الشديدة بالتأنيب والتوبيخ واللوم على الناس الذين تجاوزوا وحدة الملة والدين ، وتفرقوا جماعات وأحزاباً .

قال القرطبي<sup>(١)</sup> : والمراد جميع الخلق ، أي جعلوا أمرهم في أديانهم قطعاً ، وتقسموه بينهم ، فمن موحد ، ومن يهودي ، ومن نصراني ، ومن عابد ملك أو صنم . والكل إلى حكم الله راجعون فيجازيهم .

وإذا كان هذا في الأمم جميعاً ، فالأولى بأمة الإسلام أن تتحد ، وتمتنع عن الفرقة والتمزق ، وتسعى لرأب الصدع ، وتجاوز الخلافات ، وإنهاء المنازعات .

وعبرت السُّنة النبوية عن وحدة المسلمين بأنهم كالجسد الواحد المتماسك ، فقال النبي ﷺ واضعاً أولاً أساس الوحدة وهو الأخوة : « المسلم أخو المسلم » رواه أبو داود ، وهذا يلتقي مع قول الله تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] ثم عقد النبي بين الإخوة عقدة لا تنفصل فقال : « المسلم

---

(١) الجامع لأحكام القرآن ٣٣٩/١١

للمسلم كالبنيان يشد بعضه بعضاً » رواه الشجري في أماليه .  
 وهذا الوصف تعبير بالإسلام ، وفي حديث آخر تعبير  
 بالإيمان : « مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم وتعاطفهم  
 مثل الجسد ، إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد  
 بالسهر والحمى » ( رواه مسلم وأحمد ) .

وبرأ القرآن الكريم رسوله من الصلة بالمشركين وأهل  
 الملل الأخرى ، والمتنازعين المتخالفين ، فقال الله تعالى :  
 ﴿ إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ  
 ثُمَّ يُنَبِّئُهُمْ بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٥٩] . قال المراغي (١) : أي  
 إن الذين فرقوا دينهم ، فأقروا ببعض ، وكفروا ببعض ، كما  
 فعلت اليهود والنصارى ، إذ تفرقوا فرقا ، وكفر بعضهم  
 بعضاً ، وأخذوا بعضاً ، وتركوا بعضاً ، كما أخبر بذلك  
 لكتاب الكريم بقوله : ﴿ أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ  
 وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ تَعْمَلُونَ ﴾ [البقرة : ٨٥] .

## ب - وحدة الانتماء :

المسلمون في أنحاء العالم إما عرب لهماً ودمياً وموقعاً جغرافياً وتاريخياً حضارياً ، وإما مسلمون من جنسيات مختلفة ، ولغات مختلفة ، وبلدان متباعدة أو متقاربة ، ولكن الكل صهرهم الإسلام في بوتقة واحدة هي الانتماء للأمة الإسلامية ، ذات المبدأ الواحد ، والأصل الواحد ، والدين الواحد ، والشرع الواحد ، والنظام الواحد ، والخلق الواحد ، والتاريخ الواحد ، والآلام والآمال الواحدة ، يلتقون جميعاً على مائدة الإسلام العظيم الذي ضم بجناحيه جميع المسلمين في المشارق والمغارب ، وحمّلهم جميعاً أمانة تبليغ الدعوة إلى الله في جميع الأزمان والأمكنة . وآخى بينهم برابطة الأخوة الإيمانية ، كما في قول الله تعالى : ﴿ إِنَّكُمْ أَلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ ﴾ [الحجرات : ١٠] ويمكن اعتبار كل مسلم ينطق بالقرآن عربياً مستعرباً .

وكان المسلم في صدر الإسلام لا يعتز بغير انتمائه للإسلام ، فيقول قائلهم :

أبي الإسلام لا أب لي سواه إذا افتخروا بقيس أو تميم  
 وجعل الله تعالى لهذه الأمة مادامت متمسكة بدينها ،  
 ملتزمة بشريعة ربها عزة خالدة ، ونصراً مبيناً ، فقال الله  
 تعالى : ﴿ وَ لِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَلَكِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَا  
 يَعْلَمُونَ ﴾ [المنافقون : ٨] .

ووحدة الانتماء التي تظللها عزة الإسلام ، وتأطرها وثيقة  
 الارتباط بدين واحد ورب واحد ، مدعاة لعقد أواصر الود  
 والتفاهم والتضامن ، والعمل الواحد في ميدان واحد ، ميدان  
 الجهاد لإثبات الذات ، والوقوف صفاً واحداً في مواجهة قوى  
 الشر والعدوان ، وتحطيم نزعة الاستكبار العالمي ، والطغيان  
 المعادي للدين الحق ، والقيم الإنسانية العليا .

ووحدة الانتماء للدين الإسلامي الواحد يحقق هوية الأمة  
 الإسلامية ويثبت ذاتيتها .

### ج - وحدة النصوص التشريعية :

الوحدة التشريعية من أهم ركائز الوحدة بين المجتمعات  
 أو الجماعات والأمم والشعوب ، وقد توافر للأمة الإسلامية  
 وحدة التشريع بما حفظه الله لها في مصدرها الأصليين :

وهما القرآن الكريم والسنة النبوية الشريفة ، لذا أمر الله تعالى  
 باتباعهما تحقيقاً لخيرية الأمة ، في آيات كثيرة مثل قول الله  
 سبحانه : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ ﴾ [النساء :  
 ٥٩] . ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَوَلَّوْا عَنْهُ وَأَنْتُمْ  
 تَسْمَعُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٠] . ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ ﴾ .

[آل عمران : ١١٠]

وذلك لأن النص هو المرجع الأول للمجتهدين جميعاً ،  
 وعليه مدار استنباط الأحكام الشرعية ، فإذا صح ثبوته وكانت  
 دلالاته صريحة ، وسلم من المعارض ، كان عليه الاعتماد في  
 الحكم بالاتفاق .

وإن من أهم ما يبرز معالم الشخصية الإسلامية في العالم  
 الإسلامي أن قاعدة التعامل بين أفراد الأمة واحدة ثابتة  
 واضحة ، تتمثل في نظام العقود المدنية والشخصية  
 والاقتصادية والاجتماعية ، وفي نظام العقوبات ، فأنتى اتجه  
 المسلم في أرض الإسلام ، يجد احترام عقود المعاملات على  
 أساس من التراضي ، والبعد عن التدليس والغش ،  
 والاحتكار في أصل النظام ، والامتناع عن الربا والغرر ( بيوع  
 الأشياء الاحتمالية ) ، وإخلاء العقد من الجهالة والعجز عن

التسليم ، وانعدام المعدوم ، فيما عدا المستثنيات كعقود السلم والاستصناع ، وعقود الاستثمار المشروع من مضاربة وشركات ، وعقود استغلال الأراضي بطريق المزارعة والمساقاة والمغارسة ، وحماية مصالح الدائنين بالتوثيقات الثلاثة : وهي الشهادة ، والكفالة ، والرهن ، ومنع التعسف في استعمال الحق ، وتجنب الضرر والضرار ، والأذى في علاقات الجوار .

وكذا تطبيق قواعد الإسلام الكبرى في نظام الحكم من مراعاة العدالة في القضاء والحقوق والواجبات ، وتحقيق المساواة أمام الشريعة ، والتزام قاعدة الشورى في الحكم ومختلف الأنشطة .

وكذلك الحرص على تنمية الاقتصاد وقوة المال من طريق البحث عن الموارد ، وإقامة المصانع والمشاريع ، وإنهاء البطالة ، والتغلب على مشكلة الفقر والمرض والجهل ، بطريق استخدام وسائل التنمية الاختيارية من زكوات وأوقاف وهبات وصدقات ونذور ونحوها .

هذه الظاهرة تجدها واضحة في المجتمع الإسلامي إما نظرياً وعملياً ، وبخاصة نظام البنوك اللاربوية والتأمين

التعاوني الإسلامي ، أو نظرياً يتطلع فيه كل مجتمع بحنين بالغ إلى الوقت الذي يجد فيه الناس شرع الله مطبقاً في جميع جوانبه .

ولقد خطت بعض البلاد الإسلامية خطوات سديدة وناجحة ومشرفة في هذا المجال ، وما يزال الكثيرون ينتظرون إقرار الأنظمة المستمدة من شريعة الله ودينه ، ويومئذ يفرح المؤمنون .

#### د - وحدة العمل ضد عدو مشترك واحد :

وهذا من أولى الواجبات في خط المسيرة الإسلامية الظاهرة ، فإن العالم الإسلامي اليوم صنّفه أعداؤه - كما هو معلوم - في خط المواجهة للعالم الغربي أو الصليبي - الصهيوني . وإذا كنا في هذا التصنيف لا خيار لنا ، وإنما زُج بنا في حمأة الكراهية والتعصب ، وفي دوامة الحقد الصليبي - الصهيوني ، فعلينا في قاموس أبسط الأشياء والبدهيّات أن نستعد لهذه المواجهة ، بمختلف الوسائل وبذل كل الطاقات والإمكانات لصد الخطر ، والانتصار على البغي والظلم والعدوان .

والسبيل المتعين أمام الأمة الإسلامية : هو شيء واحد نفتقده جميعاً ألا وهو وحدة العمل ، ووحدة التخطيط ،

وصلابة القوة والإرادة ، وعزيمة الأشداء ، وجهاد الأقوياء  
الشرفاء ، من غير خيانة أو طعن من الخلف ، أو هرولة لإرضاء  
العدو ، أو مبادرة فردية للتوصل من مقتضيات العمل الواحد .

وليكن التزامنا أول ما نتصور بالبعد عن الخيانة ، قال الله  
تعالى : ﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَخُونُوا اللَّهَ وَالرَّسُولَ وَتَخُونُوا أَمْنَتِكُمْ  
وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [الأنفال : ٢٧] .

وإن من الواجب أن يبدأ المسلمون في عالمهم بالعمل  
على وحدة اقتصادية أو سوق مشتركة ، والتعاون في جميع  
الأصعدة السياسية والدفاعية والداخلية والخارجية على إقامة  
وحدة أو اتحاد إسلامي ، قد يسمى بهذا الاسم أو بغيره من  
الأسماء ، مع تقدير الظروف الدولية ، والبدء بالأولويات  
الضرورية ، ثم الحاجة ، ثم التحسينية ، وهذا هو نظام  
مقاصد الشريعة المطهرة . وكل ذلك في مظلة جيش قوي  
سريع التحرك ، مزوّد بمختلف الأسلحة الملائمة . ومما  
لاشك فيه أن الاعتماد على الذات ، والتصنيع الداخلي ،  
ضرورة حتمية لأي توجه صحيح .

وينبغي أن ندرك إدراكاً جازماً أن العدو الذي أعلن العداوة  
للعالم الإسلامي في حلف الناتو ( الحلف الأطلسي ) مهما

جاملنا ، فإنه يمكر بنا ويتآمر على مصالحنا ، فلا بد من فهم  
مداخل الأعداء ودراسة مخططاتهم ، ومحاولة إحباط  
أهدافهم في المدى القريب والبعيد .

وليس هناك للأعداء هدف أكثر من إثارة الاختلافات ،  
وتمزيق الصفوف ، والنفاذ إلى وحدة الأمة بأساليب مختلفة ،  
ونحن الآن واقعون في شركها ، ولاندرى أنحن مدركون لهذا  
أم نحن في غباء وبلادة وسذاجة؟!

وأستبعد الغباء ، ولكنني أؤكد الحرص على دعم النظام  
القائم ، مهما كانت الوسيلة شريفة أم دنيئة ، أمينة أم خائنة ،  
متآمرة أو مستضعفة ، ونستعبد بالله تعالى من حب الدنيا ،  
وكراهية الموت ، وحب السلطة ، والبعد عن شرع الله ، إلا  
من رحم ربك من قلة فذة ذكية وواعية ، وذات أفق بعيد ،  
وحرص على المصالح الأساسية للأمة .

## هـ - وحدة المصادر الاجتهادية :

إن مصادر الاجتهاد ، واستنباط الأحكام التي يجب على  
كل مسلم احترامها وتنفيذها ، إما نصية أو اجتهادية فيما  
لأنص فيه .

أما النصوص الشرعية : فواضحة كل الوضوح في بيان ما يجب وما يمتنع ، وما يجوز وما لا يجوز ، لأن الحلال بيّن والحرام بيّن ، ولسنا نعجز مهما كنا بعداء عن أصالتنا وتشريعنا أن نعرف ما هو متفق مع شرع الله ودينه ، وما يخالفه ويعارضه ، أو يتصادم معه .

وعلى كل حال ، فإن نقاط الالتقاء والتفاهم بين المذاهب الإسلامية كثيرة ، ونقاط الخلاف والتباعد قليلة محدودة ، كما سبق إيضاحه ، وكما يتبين فيما يأتي :

اتفق المسلمون جميعاً من مختلف المذاهب والفرق على حجية القرآن والسنة ، فهما مصدرا التشريع الأساسيان ، ولا يستطيع مسلم إنكار حكم صريح ثابت فيهما ، وإن اختلفوا في بعض المقصود من البيان الشرعي ، أو طريق وصول السُّنة النبوية إلينا ، أو تحديد المراد بالسُّنة ، والعبرة بالنتائج ، فلا نجد خلافاً كبيراً في الأحكام الشرعية المستمدة من هذين المصدرين ، فإن وجد اختلاف ، فهو في بعض الفروع والجزئيات ، لافي الجوهر أو المضمون ، ولا في الغاية والمقصود ، ولا في حكمة التشريع .

أما القرآن الكريم : فلا خلاف إطلاقاً بين أهل السُّنة

والشُّعْبَةُ عَلَى الْمَسَائِلِ الْقَطْعِيَّةِ فِيهِ ، الْمَعْلُومَةُ مِنَ الدِّينِ بِالضَّرُورَةِ ، أَيِ الْبِدَاهَةِ ، مِثْلَ الشَّهَادَتَيْنِ ، وَالشَّرْكَ بِاللَّهِ ، وَفَرْضِيَّةِ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالْحَجِّ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَتَحْرِيمِ الزَّانَا ، وَالْقَتْلِ ، وَالسَّرْقَةِ ، وَشَرْبِ الْخَمْرِ ، وَتَحْرِيمِ الرِّبَا ، وَالغِيْبَةِ وَالنَّمِيمَةِ ، وَإِسَاءَةِ الظَّنِّ ، وَالغَشِّ ، وَأَكْلِ أَمْوَالِ النَّاسِ بِالْبَاطِلِ ، وَشَهَادَةِ الزُّورِ ، وَالضَّرْرِ ، وَتَطْفِيفِ الْكَيْلِ وَالْمِيزَانَ ، وَاحْتِرَامِ الْوَصَايَا الْعَشْرَ الْمَذْكُورَةَ فِي آيَاتِ سُورَةِ الْأَنْعَامِ الثَّلَاثِ وَهِيَ : ﴿ قُلْ نَمَالُوا أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبِّيَ كُفْرُكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَلَا تَقْتُلُوا أَوْلَادَكُمْ مِنْ إِمْلَاقٍ نَحْنُ نَرْزُقُكُمْ وَإِنَّهُمْ مُسْتَقَرُونَ وَلَا تَقْرَبُوا الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ وَلَا تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ ذَلِكَُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ﴿١٥١﴾ وَلَا تَقْرَبُوا مَالَ الْيَتِيمِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ حَتَّىٰ يَبْلُغَ أَشُدَّهُ وَأَوْفُوا بِالْعَيْلِ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ لَا تُكَلِّفُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ وَبِعَهْدِ اللَّهِ أَوْفُوا ذَلِكَُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾ وَأَنَّ هَذَا صِرَاطٌ مُسْتَقِيمٌ فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَٰلِكُمْ وَصَّكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴾ .

وإيجاب الكفارات مثل كفارة القتل ، وكفارة الظهار ،  
وكفارة اليمين ، وفرض عقوبات الحدود ، مثل حد الزنا  
والسرقة والحراية ، والقذف ، وتشريع الزواج وإباحة الطلاق  
وتعدد الزوجات ، ورجعة المرأة المطلقة طلاقاً رجعيّاً ،  
ونفقة الزوجة ، والميراث ، وتحريم الميتة والدم ولحم  
الخنزير ، وغيرها في قول الله تعالى : ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمْ أَلْمِئَةُ  
وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْخِنْزِيرِ وَمَا أُهْلَ لِغَيْرِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَفَقَةُ وَالْمَوْفُوذَةُ وَالْمُتَرَدِّيَةُ  
وَالنَّطِيحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّبْعُ إِلَّا مَا ذَكَّيْتُمْ وَمَا ذُبِحَ عَلَى النُّصَبِ وَأَنْ  
تَسْتَقْسِمُوا بِالْأَزْلَمِ ذَلِكُمْ فَسُقُ الْيَوْمَ بَيْسَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ دِينِكُمْ فَلَا  
تَخْشَوْهُمْ وَاخْشَوْنَ ﴾ [المائدة : ٣] .

وإحلال الطيبات والصيد ، وتحريم الخبائث ، وحل  
الزواج بالكتابية<sup>(١)</sup> ، وإباحة البيع والشركة والإجارة والصلح  
ونحوها من عقود المعاملات ، وإيجاب فرائض الوضوء ،  
والغسل من الجنابة والحيض ، والترخيص للمسافر والمريض  
بالإفطار في نهار رمضان ، وإيجاب القضاء في أيام أخر ،  
والتيسير على الشيخ الكبير بأداء الفدية ، وإباحة التيمم لفاقد

(١) لكن حرم أغلب الجعفرية الزواج بها

الماء والعاجز عن استعماله والمريض ، ونحو ذلك كأنواع العدد : ( عدة الطلاق ، وعدة الوفاة ، وعدة الحامل ) .

كل هذا مما ورد به النص صراحة ، فلا خلاف فيه بين المذاهب الإسلامية ، أما ماورد به النص الظني الدلالة في القرآن : فهو محل اجتهاد ، مثل تفسير القرآن بحيض أو طهر في العدة ، ومقدار النفقة الزوجية ، ومقدار الكفارة بالطعام ، وإيجاب الإيمان في عتق الرقبة في كفارة الظهر واليمين ونحو ذلك ، فالخلاف فيه هيّن يسير ، ولأمانع في مجال الاجتهاد في الظنيات من وقوع الخلاف ، وهو مسموح به شرعاً ، ومرفوع فيه الحرج ، بل يثاب كل مجتهد ، سواء أخطأ أو أصاب في اتجاه أكثر العلماء ولائهم على مقلد أي مجتهد ، لأن الحق أو اليقين لا يعرف بعد انقطاع الوحي وانتهاء النبوات . ولا يصح أن يكون مجال الاجتهاد المعفو عنه سبباً للتفرقة وإساءة الظن ، والمبادرة بالتكفير أو التفسيق لمن أخطأ ، فذلك إثم وبهتان وزور .

والنص الظني الدلالة : هو اللفظ الوارد في القرآن الكريم الذي يحتمل أكثر من معنى واحد في مجال التأويل ، مثل لفظ المشترك ، كالقروء في قوله تعالى : ﴿والمطلقات يتربصن

بأنفسهن ثلاثة قروء ﴿ فلفظ القرء في اللغة العربية مشترك بين معنيين : الطهر والحيض ، فتكون دلالة اللفظ على أحد المعنيين ظنية لا قطعية . ومثل لفظ الميتة في قوله تعالى : ﴿ حرمت عليكم الميتة ﴾ عام . وكذا لفظ الدم يحتمل إرادة الدماء كلها الجامدة والسائلة ، أو المسفوحة فقط ، فيكون اللفظ المشترك أو العام أو المطلق ظني الدلالة ، لدلالته على معنى ، واحتمال دلالته على معنى آخر ، فيكون محل اجتهاد واختلاف ، ولا حرج ولا إثم ولا عيب فيه .

وأما النص القطعي الدلالة : فهو اللفظ الوارد في القرآن الذي يتعين فهمه على النحو الوارد ، ولا يحتمل إلا معنى واحداً ، كآيات المواريث والحدود والكفارات ، قال الله تعالى : ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ فَإِنَّ كُنَّ نِسَاءً فَوْقَ اثْنَتَيْنِ فَلَهُنَّ ثُلُثَا مَا تَرَكَ وَإِنْ كَانَتْ وَاحِدَةً فَلَهَا النِّصْفُ وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ مِمَّا تَرَكَ إِنْ كَانَ لَهُ وَلَدٌ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَلَدٌ وَوَرِثَهُ أَبُوهُ فَلِلْأَبِ الثُّلُثُ فَإِنْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ فَلِلْأُمَّةِ السُّدُسُ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِ يُوصِي بِهَا أَوْ دِينٌ ؕ ءَابَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ لَا تَدْرُونَ أَيُّهُمُ أَقْرَبُ لَكُمْ نَفْعًا فَرِيضَةٌ مِنَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿١١﴾

﴿ وَلَكُمْ نِصْفُ مَا تَرَكَ أَزْوَاجُكُمْ إِنْ لَمْ يَكُن لَّهُنَّ وَلَدٌ فَإِنْ

كَانَ لَهُنَّ وَلَدٌ فَلَكُمْ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَنَّ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ  
 يُوصِيكُ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَلَهُنَّ الرُّبْعُ مِمَّا تَرَكَتُمْ إِنْ لَمْ يَكُنْ  
 لَكُمْ وَلَدٌ فَإِنْ كَانَ لَكُمْ وَلَدٌ فَلَهُنَّ الشُّمْنُ مِمَّا تَرَكَتُمْ مِنْ  
 بَعْدِ وَصِيَّتِهِ تَوْصُونَ بِهَا أَوْ دَيْنٌ وَإِنْ كَانَتْ رَجُلٌ يُوْرثُ  
 كَلَلَةً أَوْ أَمْرَأَةً وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ فَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا السُّدُسُ فَإِنْ  
 كَانُوا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ فَهُمْ شُرَكَاءُ فِي الثُّلُثِ مِنْ بَعْدِ وَصِيَّتِهِ  
 يُوصِي بِهَا أَوْ دَيْنٍ غَيْرَ مُضَاكَرٍ وَصِيَّتِهِ مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَلِيمٌ ﴿  
 [النساء : ١١-١٢] . وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا ﴿  
 [المائدة : ٣٨] . الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ ﴿  
 [النور : ٢] . وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ ثُمَّ لَمْ يَأْتُوا بِأَبْوَابِ شَهَادَةٍ فَاجْلِدُوهُمْ  
 ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴿ [النور : ٤] . وَالَّذِينَ يُظَاهِرُونَ مِنْ نِسَائِهِمْ ثُمَّ يَعُودُونَ لِمَا  
 قَالُوا فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَتَمَاسَا ﴿ [المجادلة : ٣] . فهذه  
 نصوص قطعية الدلالة على أنصباء الميراث ، وقطع اليد في  
 السرقة ، والجلد مئة في الزنا ، وثمانين في القذف ، وعتق  
 الرقبة في كفارة الظهار أو الصيام أو الإطعام .

واتفق الفقهاء على قواعد معينة في الاستنباط من النص  
 الشرعي وهي :

أولاً : كل فعل عظمه الله أو مدحه أو أحبه أو وعد به خيراً

أو وصفه بالاستقامة أو أقسم به ، فهو مشروع ، مشترك بين الوجوب والتدب .

ثانياً : كل فعل طلب الشارع تركه أو ذمه أو لعنه أو شبهه فاعله بالبهائم أو بالشياطين ، أو أوعد به ، أو هو رجس أو فسق ، فهو غير مشروع مشترك بين التحريم والكراهة .

ثالثاً : كل ما أحله الله ، أو أذن به ، أو رفع الحرج أو الجناح أو الإصر أو الإثم عنه ، فهو مباح مأذون فيه شرعاً .

وأما السنة النبوية :

فهي واجبة الاتباع بالإجماع كالقرآن الكريم في استنباط الأحكام الشرعية ، لكن دلالتها على الأحكام منها القطعي وهو ما دلت عليه الأحاديث المتواترة : وهي مارواها عن النبي ﷺ في العصور الثلاثة الأولى جمع يمتنع في العادة تواطؤهم على الكذب ، مثل السنن العملية المروية عنه عليه الصلاة والسلام في الوضوء والصلاة والصوم والحج والزكاة والأذان والإقامة ونحوها من شعائر الدين ، ومثل الأحاديث المتواترة ، كحديث : « من كذب عليّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار » ، وحديث : « ويل للأعقاب من النار » . وعدد

هذه الأحاديث ( ٣٠٩ أحاديث ) .

وبعض الأحاديث دلالتها ظنية وإن كانت متواترة ، كما أن الحكم في الأحاديث المروية بطريق الآحاد مظنون ، وسنة الآحاد : هي مارواها عن الرسول ﷺ آحاد ، كواحد أو اثنين أو جمع لم يبلغ حد التواتر . وأكثر الأحاديث آحاد ، وتسمى خبر الواحد . ويرى الشيعة أن كل مارواه آل البيت حجة في التشريع ، وسنة .

وقد يقع الخلاف في الأحكام المستفادة من السنة ، وليس في ذلك ضرر ، ويعذر العلماء فيما اختلفوا فيه ، وأغلب تلك الأحكام متفق عليها بين المذاهب ، مثل السنن العملية والقولية لبيان كيفية العبادات وضوابط المعاملات ، وتخصيص عام القرآن بها كتخصيص آية : ﴿ وَأَجَلَ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكَ ﴾ [النساء : ٢٤] بحديث « لاتنكح المرأة على عمتها ولا على خالتها ، ولا على ابنة أخيها ، ولا على ابنة أختها » .

ومثل تقييد مطلق موضع قطع يد السارق من الرسغ عند أهل السنة ، والأصابع فقط عند الإمامية . وقد تنسخ السنة آية ، كحديث « لاوصية لوارث » فإنه نسخ آية الوصية

للوارث ، وهي ﴿ كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ الْمَوْتُ إِنْ تَرَكَ خَيْرًا الْوَصِيَّةَ لِلْوَالِدَيْنِ وَالْأَقْرَبِينَ ﴾ [البقرة : 180] ولم ير الإمام الشافعي هذا النسخ ، وإنما الناسخ آيات الموارث ، وأجاز الإمامية الوصية للوارث ولو بغير إجازة الورثة .

وقد تستقل السنة ببيان حكم جديد سكت عنه القرآن ، مثل أخبار رجم الزاني المحصن ، والحكم بشاهد ويمين ، وتحريم لبس الذهب والحريز على الرجال ، وصدقة الفطر ، وإيجاب الدية على العاقلة ( عصابة القاتل ) وتحريم لحوم الحمر الأهلية ، وفكاك الأسير ونحو ذلك .

كل هذه نقاط اتفاق مضيئة بين العلماء ، وأما الخلاف فيقع في جزئيات أخرى من الأحكام الشرعية بين المذاهب ، ولا عيب في ذلك ، وإن كان مع الأسف يعتني طلاب العلم بالفروع ويتركون نقاط الاتفاق ، فيتصورون الخلاف قبل الوفاق ، وتبتعد عن أذهانهم نواحي الالتقاء بين المذاهب ، وتحشى الأفكار والعقول والذاكرة بالخلافات ، وتنسى مواطن الاتفاق .

وأما مصادر الاجتهاد فيما لانص فيه :

فتنحصر عند الإمامية بالعقل أي بدلالته القطعية ، وتتفرع

عند أهل السنة إلى مصادر كثيرة بأسماء متعددة وهي الإجماع والقياس والاستحسان والمصالح المرسلة ، والعرف ، والاستصحاب ، وشرع من قبلنا ، وسد الذرائع ، ومذهب الصحابي ، ونحو ذلك كالعمل بالأقل ، وإجماع أهل المدينة ، وإجماع آل البيت .

وهذه المصادر في الواقع ليست أدلة مستقلة ، كما حقق علماء السُّنة ، وإنما هي قواعد كلية ، وهذا متفق عليه . وحكم العقل المقابل للكتاب والسُّنة بوصفه دليلاً مستقلاً عنهما على أنه مدرك لاحكام : مقبول عند الشيعة الإمامية والزيدية .

واتفقت المذاهب الإسلامية على الأخذ بحكم العقل إذا كان بناء على ما جاء به الشرع من عموميات ، ولم يرد نص بالتحليل أو بالتحريم ، فإذا كان في شيء مصلحة ، ولم يرد نهي عنه ، وكان خالياً من الفساد ، فهو بحكم العقل مباح ، وعكس ذلك إذا كان في شيء فيه مضرة ، كتعاطي المخدرات ، ولم يرد نص بتحريمه ، كان بحكم العقل حراماً ، لأن الله لا يرضى لعباده الضرر ، ولا يريد الفساد .

ويمكن قسمة الاجتهاد بالاتفاق إلى قسمين : عقلي وشرعي .

أما الاجتهاد العقلي : فهو ما كانت الحجية الثابتة لمصادره عقلية محضة ، غير قابلة للجعل الشرعي ، كالمستقلات العقلية ، وقواعد لزوم دفع الضرر المحتمل ، وقبح العقاب بلا بيان ، وإباحة الأشياء النافعة ، وتحريم الأشياء الضارة أو الخبيثة .

وأما الاجتهاد الشرعي : فهو ما احتاج إلى جعل حجيته من الحجج الشرعية ، ويدخل ضمن هذا القسم : الإجماع والقياس والاستحسان والاستصلاح ، والعرف ، والاستصحاب ، وشرع من قبلنا ، والذرائع وقول الصحابي ، ومنه اجتهاد آل البيت .

ومن المتفق عليه في هذا المجال بين المذاهب أن الأخذ بالقواعد الشرعية الكلية ، مثل المشقة تجلب التيسير ، والعادة محكمة ، والضرر يزال ، واليقين لا يزول بالشك ، والأمور بمقاصدها ، كل ذلك وغيره من القواعد هو بحاجة إلى بيان الضوابط المقررة لكل قاعدة ، بما يتفق مع أصالة الأحكام أو النصوص الشرعية الثابتة .

## رفع الإثم عن الخطأ في الاجتهاد :

يرى جماهير أهل العلم من أجل الحرص على مبدأ الوفاق ،  
ونبذ روح الخلاف بين المجتهدين ، وتشجيعاً على الاجتهاد  
والإقدام عليه من غير تهيب ولا توجس خيفة أو شعور بالقلق :  
أن كل مجتهد مثاب على اجتهاده ، حتى ولو في حال الخطأ غير  
المقصود ، لأنه بذل جهده وأقصى ما في وسعه للوصول إلى  
الصواب ، لكنه لم يصادف الحق ، بدليل ما ثبت في السنة من  
أحاديث كثيرة ، منها ما رواه البخاري ومسلم أن النبي ﷺ قال :  
« إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران ، وإن أخطأ فله أجر  
واحد » ، وفي رواية قال لعقبة بن عامر ورجل آخر من الصحابة  
في فصل الحكم في مسألة بين خصمين : « فإن أصبتما ، فلكما  
عشر حسنات ، وإن أخطأتما فلكما حسنة واحدة » .

وقال الآمدي<sup>(١)</sup> : اتفق أهل الحق من المسلمين على أن  
الإثم محطوط عن المجتهدين في الأحكام الشرعية . وذهب  
بشر المرّيسي ، وابن عُلية ، وأبو بكر الأصبم ، ونفاة القياس

---

(١) الإحكام في أصول الأحكام ٣/١٤٦

كالظاهرية والإمامية : إلى أنه مامن مسألة إلا والحق فيها متعين ، وعليه دليل قاطع ، فمن أخطأه فهو آثم غير كافر ولا فاسق . ولا يضر هذا الخلاف ، لأن التأثيم مرجعه إلى الله ، فإن شاء لام المخطيء وإن شاء لم يفعل .

### مجال التخطئة والإنكار :

إن مراعاة الخلاف أمر متفق عليه بين العلماء ، والحرص على الوفاق يقتضي عدم التسرع أو المبادرة إلى التخطئة والإنكار في الخلافات الفقهية الظنية الناجمة عن النصوص الظنية ، ولا قطع فيه ، ما لم يكن هناك مخالفة لنص صريح من كتاب وسنة صحيحة صريحة ، وإجماع قديم : فإن للاجتهاد آفاقاً واسعة ، يعذر فيها المجتهدون إن اختلفوا ، قال العلامة ابن رجب الحنبلي في كتابه النفيس ( جامع العلوم والحكم ) : والمنكر الذي يجب إنكاره : ما كان مجمعاً عليه ، فأما المختلف فيه ، فمن أصحابنا من قال : لا يجب إنكاره على من فعله مجتهداً أو مقلداً لمجتهد تقليداً سائغاً ، واستثنى القاضي أبو يعلى في الأحكام السلطانية : وما ضعف فيه الخلاف .

وقال ابن قدامة رحمه الله : لا ينبغي لأحد أن ينكر على غيره العمل بمذهبه ، فإنه لا إنكار على المجتهدين (١) .

### التوسط في الحكم على المجتهدين :

قد يغالي بعض الناس أو يتخذ موقفاً شاذاً في التعصب لمذهبه ، وتخطئة الآخرين ، فيرى أن مذهبه هو الحق وغيره باطل ، أو هو الصواب بعينه وغيره خطأ صريح ، وهذا ناجم عن الغلو في العصبية المذهبية ، والمطلوب شرعاً وعقلاً وواقعاً البعد عنها ، لأنه لا يستطيع مجتهد أن يجزم بأن اجتهاده هو الحق وغيره هو الخطأ المتيقن ، لأن ذلك لا يعلم به إلا الله تعالى أو رسوله ، ولا سبيل لذلك العلم بعد انقطاع الوحي . ويتطلب الأمر التوسط والاعتدال وعدم التورط في الإفراط والتفريط ، حفاظاً على وحدة العلماء ، وإبعاداً لهم عن قالة السوء والسفهاء .

فمن الإفراط : أن يقول أتباع المذهب : مذهبنا صواب  
يحتمل الخطأ ، ومذهب غيرنا خطأ يحتمل الصواب .

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ١٨٦/١ وما بعدها .

والواجب القول : إن كل المذاهب تحتمل الخطأ ، والحق فيها أو الصواب غير متعين ، وتلك العبارة المتداولة منشؤها التعصب المذهبي ، والتعصب داء يؤدي إلى النزاع والشقاق والفرقة ، وعلى المسلم أن يحرص على لمّ الشمل ورأب الصدع ، والتسامي فوق الخلافات .

ومن التفريط : ما شيع بين الجهلة والعوام من ضرورة توحيد المذاهب ، والتخلص منها ، واعتبار الخلاف العلمي من الخلاف في الدين والتفرق إلى شيع ومذاهب ، الذي ذمه الله تعالى .

وهذا ينافي المنطق ، فإن رجال القانون وأهل الحكمة والفلسفة كثيراً ما يختلفون ، وتتعدد آراؤهم ونظرياتهم ، ولم يحب أحد ذلك عليهم ، فإن الاختلاف في مجال الفكر دليل الحرية والنضج والخصوبة ، وليس أمراً معيباً أو مذموماً ، وقد اختلف الصحابة الكرام والتابعون لهم بإحسان في كثير من أحكام الفروع ، وإنما العيب في الاختلاف في الأصول وفي قضايا الأمة الكبرى ، ورسم سياستها ، وتحديد موقفها من أعدائها ، أما الخلاف الداخلي فلا يضر ، لأن الشأن في العلماء الإخلاص والتقوى .

## والخلاصة :

إن نقاط الاتفاق بين المذاهب كثيرة وهي الأصل العام في الشريعة الإسلامية ، ونقاط الاختلاف محدودة ، وهي تبع للأصل .

وليس الخلاف عيباً في مجال الفكر والاجتهاد ، وإنما هو ظاهرة صحية طيبة تدل على إعطاء العقل أفقاً رحباً ، وحرية كاملة .

والخلافات المذهبية بين المذاهب الإسلامية ليست خلافات في الجوهر والأصول ، وإنما هي خلافات في الجزئيات والفروع .

فليس الخلاف بين أهل السنّة والشّيعة والإباضيّة وفي نطاق كل مذهب من المذاهب الأربعة أو بين الجعفرية والزيدية ، ليس هذا كالاختلاف بين طوائف المسيحية مثلاً من كاثوليك وأرثوذكس وبروتستانت ، فهذه الطوائف مختلفة في أصل الاعتقاد كالاختلاف في طبيعة السيد المسيح عليه السلام أهي بشرية أو ناسوتية إلهية؟

إن دائرة الخلاف تضيق ولا تتسع بحق إذا حسنت النية ،

وتحقق التفاهم ، وزال الحقد والكراهية ، وانطفأت جذوة  
التعصب المذهبي المكروه شرعاً وعقلاً وفطرةً .

وإذا كان الخلاف الاجتهادي بين أهل الاجتهاد من سُنَّة  
وشيعة محموداً ، فإن التعصب والتباعد وزرع الشكوك وهز  
الثقة ، والتورط في التكفير أو التفسيق مذموم وممنوع ، والله  
سبحانه يحاسب كل امرئ على ما قدّم ، والمهم أن يبقى  
الإسلام والقرآن والشرع الإلهي وسنة النبي المصطفى عليه صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ  
هو دستور الأمة الإسلامية ، ومنهج أهل الحق ، ودعاة الهدى  
والتوحيد .

## المحتوى

٥	.....	فقه الوفاق
٩	.....	وحدة الدين
١٦	.....	وحدة الانتماء
١٧	.....	وحدة التّصوص التّشريعيّة
٢٠	.....	وحدة العمل ضد عدو مشترك واحد
٢٢	.....	وحدة المصادر الاجتهاديّة
٣٤	.....	رفع الإثم عن الخطأ في الاجتهاد
٣٥	.....	مجال التّخطئة والإنكار
٣٦	.....	التّوسّط في الحكم على المجتهدين
٣٨	.....	الخلاصة
٤٠	.....	المحتوى

\* \* \*